



## محضر جلسة مجلس جامعة تونس المنار المنعقدة يوم الأربعاء 7 سبتمبر 2016.

انعقدت بمقر جامعة تونس المنار الجلسة الثامنة عشر لمجلس الجامعة للمدة النيابية 2014-2017 وذلك يوم الأربعاء 7 سبتمبر 2016 على الساعة التاسعة صباحا تحت إشراف الأستاذ فتحي سلاوتي رئيس الجامعة.

وقد حضر الاجتماع السيّد والسادة : يوسف بن عثمان ونبيل السويسي نائبا رئيس الجامعة، أسامة الدشراوي كاتب عام الجامعة، سامي البسطانجي عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، أحمد المحرزي عميد كلية الطب بتونس، لطفي البيتري عميد كلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعيات بتونس، الهادي الطرابلسي عميد كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس، محمد العائدي نيابة عن مدير المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس، المعز الشفرة مدير المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالمنار، رشاد بن حسن مدير المعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية بتونس، فتحي دخيل مدير المعهد العالي للإعلامية، حليلة محجوبي مديرة المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس، أنيس البتررتي مدير المدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بتونس، عماد بن عمار مدير معهد بورقيبة للغات الحية، عبد الحق بن يونس مدير معهد البحوث البيطرية. كما حضر من ممثلي الأساتذة والأساتذة المحاضرين السيّد رضا بن الشيخ ومن ممثلي الأساتذة المساعدين السيدتان لطيفة بوليلة الزغلامي وإيمان البودالي والسيدان محمد طه البناني وخالد الصالح.

واعتذر عن الحضور السيدة والسادة : توفيق العلوي مدير المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس والهاشمي الوزير مدير معهد باستور وشهاب بودن ومحمد السوسي ممثلا الأساتذة والأساتذة المحاضرين وليلى قلوذ وفارس مبروك ممثلا الهيئات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تغيب عن الحضور السيدات والسادة : عائدة بورتيين ومهدي طريفة ممثلا الأساتذة والأساتذة المحاضرين وسلمى خالد ممثلة الأساتذة المساعدين والظاهر بياحي ممثل الهيئات الاقتصادية والاجتماعية وخليفة الحرابوي ممثل الإطار الفني والإداري ويوسف الحسنوي ممثل العملة وحمزة عكايشي ومحمد زكرياء سعيدان ممثلا الطلبة.



كما دعي للحضور السيد الجيلاني اللوموي رئيس جامعة تونس الافتراضية.  
افتتح رئيس الجامعة الاجتماع مرحبا بالحاضرين مهنئا السيد عماد بن عمار بمناسبة تعيينه  
مديرا لمعهد بورقيبة للغات الحية متمنيا له ولجميع الحاضرين سنة جامعية موفقة.  
كما شكر السيد الجيلاني اللوموي رئيس جامعة تونس الافتراضية لتبليته دعوة المجلس للحضور  
وعرض تجربة جامعته في خصوص تغيير صبغتها من مؤسسة ذات صبغة إدارية إلى مؤسسة ذات  
صبغة علمية وتكنولوجية، ثم ذكر بجدول أعمال الجلسة والمتمثل في النقاط التالية:

- I. تحويل صبغة الجامعة وبعض مؤسساتها: تجربة جامعة تونس الافتراضية.
- II. العودة الجامعية 2016-2017.
- III. متفرقات.

## I - تحويل صبغة الجامعة وبعض مؤسساتها: تجربة جامعة تونس الافتراضية:

قدم السيد الجيلاني اللوموي عرضا بعنوان: " تغيير صبغة جامعة تونس الافتراضية: الواقع  
والآفاق" مبينا الدوافع المساهمة والمؤشرات المساعدة والأهداف المرجوة من هذا التغيير.  
وأشار إلى أن طول إجراءات التصرف وتعقيدها إضافة إلى عدم تحيين النصوص المنظمة منذ  
سنة 2008 رغم أنها لم تعد تستجيب إلى واقع الجامعات باعتبارها مؤسسات خدمتية ذات  
خصوصية تميزها عن نظيراتها الإدارية والتجارية والصناعية. تعدّ من الدوافع المساهمة في التحول نحو  
الصبغة العلمية والتكنولوجية كحلّ لتجاوز الإشكاليات التي تعيشها الجامعات منذ مدة في انتظار  
تحيين النصوص.

وأعتبر أن تغيير صبغة الجامعة يساهم في مرونة إجراءات التصرف في ميزانياتها وتبسيطها وهو  
يحتاج إلى إعداد عقود برامج مع الوزارة وضبط مخطط استراتيجي لمهامها وإعداد تقييم داخلي وخارجي  
لوظائفها وتأهيل الفريق الإداري وتغيير طرق التصرف المالي وغيرها.

وأشار إلى أن جامعته عملت على تهيئة الأرضية والإطار البشري وعلى تكوين ثلاث لجان (علمية  
وبيداغوجية ومالية) ووضع مؤشرات خاصة بها في كل مجالات تصرفها وتقييمها داخليا وخارجيا وذلك  
قبل أن تحيل طلبها بتغيير الصبغة إلى السلط المختصة. وبعد دراسته حظي بموافقة "الهيئة الوطنية  
للتقييم وضمان الجودة والاعتماد" (IEAQA) وصدر بموجب ذلك الأمر الحكومي عدد 2542 لسنة  
2015 بتاريخ 21 ديسمبر 2015 المتعلق بتغيير صبغة جامعة تونس الافتراضية من مؤسسة عمومية  
ذات صبغة إدارية إلى مؤسسة عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية ودخل هذا الأمر حيز التنفيذ  
بداية من غرة جانفي 2016 ليساهم في تجاوز بعض إشكاليات التصرف المالي والإداري.





وقد ناقش الحاضرون هذه المعطيات وطُرحت تساؤلات حول الأجل التي يستغرقها الحصول على التصريح بتغيير الصبغة ونقاط الضعف التي تمّ تسجيلها منذ بداية العمل بالصبغة الجديدة والمعايير المعتمدة في عمليات جرد الممتلكات وغيرها.

وفي رده على استفسارات أعضاء المجلس، أفاد السيد الجيلاني الملمومي أن أجل الحصول على التصريح بتغيير الصبغة تعتمد على المتابعة والتنسيق الجيد من قبل الجامعة المودعة لملفها مع الجهات المختصة بدراسته.

وأوضح أن نقاط الضعف التي تم تسجيلها تتمثل أساسا في نقص المعطيات حول الإجراءات المتعلقة بالصبغة الجديدة والحاجة إلى تكوين لجنة معنية بالمحاسبة تتولى إجراءات التصرف والمتابعة وذلك لتسهيل المراقبة اللاحقة، واعتبر أن عمليات الجرد يجب أن تركز على المعايير المعمول بها في الغرض وأن تلتزم الدقة وتأهيل الإطار المكلف بها.

وفي نفس السياق، أوضح السيد يوسف بن عثمان، أن جامعة تونس المنار أعدت دراسة هدفها تكريس مبدأ الجودة وتطوير التكوين والبحث وتحسين مقرونية الجامعة وذلك في إطار الإعداد إلى تغيير صبغتها استنادا إلى ما جاء في القانون عدد 19 لسنة 2008 حول تغيير صبغة الجامعة.

وشملت الدراسة مجالات جودة التصرف البيداغوجي والعلمي والإداري وجودة المردود الداخلي والتفتح على المحيط الاجتماعي والاقتصادي وذلك في مستويين : داخلي أعدته مصالح الجامعة وخارجي أعدته الوكالة الجامعية للفرنكفونية. وأضاف أن الملاحظات الواردة في تقرير الوكالة تعتبر الدراسة "عملا جديا يحتوى على نقد ذاتي كما يعكس نقاطا ايجابية وسلبية" تمت مناقشتها خلال جلسة مجلس الجامعة بتاريخ 19 جوان 2015.

وقد سعت الجامعة إلى تكوين لجنة الجودة الخاصة بها وهي تعمل بالتنسيق مع لجان الجودة بالمؤسسات حيث نظّمت في إطار اتفاقية مع الوكالة الجامعية للفرنكفونية ثلاث دورات تكوين في الجودة والقيادة في مؤسسات التعليم العالي شارك فيها عدد هام من المدرسين والمسؤولين الأول والإداريين خلال السنة الجامعية 2015-2016.

وأشار رئيس الجامعة إلى أن "الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد" طلبت في ردها على مراسلة الجامعة موافقتها بمقترح روزنامة لعمليات التقييم الميداني لجامعة تونس المنار والمؤسسات التي تعتزم تغيير صبغتها واقترح تنظيم اجتماع في الغرض مع رؤساء المؤسسات المعنية والمسؤولين الأول في الجامعة للنظر في عدد المؤسسات الراغبة في تغيير الصبغة ومدى استجابتها للمؤشرات المقترحة كما دعا إلى تشريك ممثلين من بقية المؤسسات في مراحل الإعداد لهذا المشروع للاستفادة من التجربة.

ومن جهته، عبر السيد الجيلاني الملمومي عن استعداد جامعتهم لتقديم المساعدة اللازمة في هذا المجال إضافة إلى تقديم الخدمات العلمية وتكوين المكونين في المجالات العلمية المتوفرة، دعما لمدرسي



الجامعة، كما دعا إلى تحسيس إطار التدريس بالخدمات التي توفرها جامعتهم وتخصيص حيز من أعمال المجالس العلمية لهذه المسألة.

واقترح رئيس الجامعة تحديد جلسة لاحقة لمناقشة الإجراءات المتعلقة بتغيير الصبغة وما تتطلبه خاصة من تهيئة الأرضية وتأهيل للموارد البشرية وصرق تمويل الدورات التكوينية المبرمجة لفائدتهم معتبرا أن الموضوع يحتاج إلى التروي وإعداد الأرضية اللازمة لإنجاحه.

## II - العودة الجامعية 2016-2017:

أعتبر السيد فتحي سلاوتي أن العودة الجامعية الجديدة تنسم بصعوبات مالية اقتضت تخفيض 30 بالمائة من الموارد المخصصة لتأجير ساعات التدريس الإضافية ودعا رؤساء المؤسسات إلى ضبط احتياجاتهم في هذا المجال وفق الجداول التي تمت إحالتها إلى مصالحهم.

كما دعا إلى الموازنة بين محدودية الموارد والحاجة الحقيقية للمؤسسات دون المساس بجودة التكوين. واقترح الترفيع في عدد الطلبة في الدروس المسيرة والمواد الاختيارية لتقليل عدد الفرق خاصة مع تنامي ظاهرة التغيب، وطلب إعادة النظر في الوحدات الاختيارية "les options" التي لا تستقطب الطلبة وحذفها أو تعديلها إذا لم يتوفر العدد الكافي للمقبلين عليها.

كما طرح مسألة تجديد وتغيير عقود المدرسين المتعاقدين بعنوان سنة 2015-2016 داعيا إلى مراعاة الإجراءات القانونية وفقا لنوعي العقود المعمول بهما خلال السنة المنقضية ومتابعة ملفات المتعاقدين وتقييم أدائهم وإمكانية تغيير صبغة التعاقد مع المتحصلين منهم على شهادة الدكتوراه من متعاقد مسجل بالشهادة الوطنية للدكتوراه إلى متعاقد حامل للشهادة الوطنية للدكتوراه وتجديد التعاقد مع المدرسين المسجلين بالسنوات الثانية والثالثة من هذه المرحلة وذلك بعنوان السنة الجامعية 2016-2017.

وفي نفس الإطار، طرح مدير المعهد العالي للإعلامية إشكالية تجاوز الأساتذة المتعاقدين في مؤسسته للسنوات المحددة للتعاقد وصعوبة إيجاد صبغة قانونية لحل هذه المسألة إضافة إلى نقص الاعتمادات المخصصة لتأجير ساعات التدريس الإضافية وغيرها.

وطلب السيد فتحي سلاوتي موافاة مصالح الجامعة بالحاجيات الحقيقية للمؤسسات في هذا الشأن للنظر في فتح باب الترشح للعقود أو عدمه بالنسبة للاختصاصات التي تشكو نقصا فعليا ومنها اختصاص الإعلامية والتنسيق مع المدرسين من مختلف مؤسسات الجامعة لتأمين تدريس مادة حقوق الإنسان والسعي إلى إلغاء العمل بالساعات الإضافية في هذه الوحدة.

كما أشار إلى ما جاء في مراسلة الإدارة العامة للتعليم العالي عدد 19253 بتاريخ 23 أوت 2016 حول الترخيص للمدرسين الباحثين للقيام بساعات تدريس إضافية والتي تم إلغاؤها بموجب مراسلة عدد 19891 مؤرخة في 1 سبتمبر 2016 وذلك لمزيد التوضيح وتعميم المعلومة.





ولاحظ أعضاء المجلس الحاجة إلى مزيد النظر في إجراءات الترخيص للقيام بالساعات الإضافية بين أصناف المدرسين التي تبلغ أداها لدى المدرسين المتعاقدين وأعالها لدى الأساتذة المحاضرين، وهو ما لا يتلاءم مع أهداف سلطة الإشراف في الحد من كلفة الساعات الإضافية.

وفي نفس الإطار طرح مدير المعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية بتونس إشكالية الوحدات الأفقية التي يتلقاها الطالب في مؤسسته منها مادة حقوق الإنسان واللغات والإعلامية وثقافة بعث المؤسسات والصعوبات التي يمكن أن يسببها حذف أو تقليص عدد ساعات التدريس في هذه الوحدات للطلبة والمدرسين وطلب حلولاً لهذه المسألة.

وقد دعا رئيس الجامعة إلى رفع تقرير في الغرض إلى سلطة الإشراف للنظر في الحلول الممكنة. كما طرح أعضاء المجلس إشكالية تركيبة اللجان القطاعية وطرق عملها داعين إلى ضرورة النظر مع المصالح المعنية في خلق توازن داخل تركيبتها يكون ممثلاً لجميع الاختصاصات حتى تتمكن هذه اللجان من وضع رؤى واضحة لمسالك التكوين والوحدات المحدثة داخلها.

وحول ظروف العودة الجامعية لهذه السنة، اعتبر مدير المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالمنار أن التوقيت الجديد الخاص بطلبة المعاهد التحضيرية للدراسات الهندسية والمحدد بتاريخ 29 أوت 2016 يحتاج إلى مراجعة خاصة مع صعوبة تأمين الخدمات الجامعية اللازمة لطلبة هذه المرحلة من مبيت وتنقل وأكله وغيرها...

كما تساءل عن سبب إلغاء منحة التعيين للأساتذة المبرزين خلال شهر أوت بعد الإعلان عن ترقيتهم وما سببه ذلك من استياء، فأوضح رئيس الجامعة أنه لم يتم إدراج منحة التعيين ضمن الأمر المنظم للرتبة المعنية وأن سلطة الإشراف تعمل على تحيين هذا الأمر لتمكينهم من المنحة المذكورة.

كما أشار مدير المعهد إلى الإشكاليات التي تواجه مؤسسته والمتمثلة في استقطاب المؤسسات الخاصة لنخبة الطلبة وتوفير تسهيلات مالية لهم والتشكيك في كفاءة مدرسي المعهد وغيرها...

وتعرض مدير المدرسة العليا للعلوم وتقنيات الصحة بتونس إلى الصعوبات التي تعيشها مؤسسته سنوياً والمتمثلة في ارتفاع عدد الموجهين إليها بشكل يفوق طاقة استيعابها بمرّة ونصف خاصة الموجهون إلى شعبة حفظ الصحة التي تشكو صعوبات على مستوى التشغيل، إضافة إلى عدم التوصل لإيجاد مقر لتدريس طلبة "تقويم الأعضاء".

واعتبرت مديرة المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس أن الدراسة التي أجراها مركز المهن حول خريجي المعهد توضح أن عدد الطلبة المتحصّلين على الماجستير تمكنوا من الاندماج في سوق الشغل عكس المتحصّلين على الإجازة مما دفع إدارة المعهد إلى النظر في تطوير مسالك المرحلة الثالثة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من المجازين ولم ير أعضاء المجلس مانعاً في أن ينظر مجلس المعهد في الطرق الملائمة لتطوير مسارات المرحلة الثالثة مع دراسة طاقة استيعاب المؤسسة ووضع مؤشرات موضوعية لقبول الطلبة.



## II - متفرقات:

### 1- لقاء أول مع الوزير الجديد:

أشار رئيس الجامعة إلى لقاء وقد من جامعة تونس المنار بالسيد سليم خلبوس الوزير الجديد للتعليم العالي والبحث العلمي حيث تم التطرق إلى المحاور الأساسية لإصلاح منظومة التعليم العالي التي تم طرحها كبرامج عمل في ظل الظروف التي تعيشها البلاد عموما وسياسة التقشف منها النظر في إشكالية مقرات المؤسسات الجامعية المسوّغة على غرار مقر المعهد العالي للإعلامية، وتطوير الأنشطة الثقافية والرياضية ودعم الاعتماد في عديد الاختصاصات التي توفرها الجامعة (العلوم الصحيحة والطب والعلوم الإنسانية والاجتماعية) ومراعاة المسؤولية الاجتماعية في مجالي التكوين والبحث. كما تم طرح مشاكل المكتبات الجامعية ونقص الموارد والتمويل لتدعيمها إضافة إلى تعزيز مشاريع التعاون الدولي ومزيد التفتح على البلدان الإفريقية والنظر في إجراءات تمكين الطلبة الأجانب من التسجيل في الجامعة التونسية بمعالم مدروسة دون تغيير معالم التسجيل الخاصة بالطلبة التونسيين وغيرها من المسائل.

### 2 - خدمات بيداغوجية عبر منظومة "غوغل للتربية":

أشار رئيس الجامعة إلى مبادرة كلية الطب بتونس للانخراط في منظومة غوغل للتربية " Google For Education " بعد تمكين الطلبة والأساتذة وجميع الإداريين المنتميين إليها من العناوين الإلكترونية الجديدة وأفاد عميد الكلية أن هذه التجربة مكنت مؤسسته من إلغاء العمل بطرق نسخ وثنائق الدروس وتعويضها بالوثائق الإلكترونية وتعميمها على الطلبة. ودعا رئيس الجامعة إلى الاستفادة من الخدمات التي تتيحها هذه المنظومة عن طريق التسجيل على موقع الجامعة للحصول على العناوين الإلكترونية الجديدة واعتمادها كعناوين رسمية وذلك لتأمين طرق تبادل المعطيات ودعم مقرونية الجامعة ومؤسساتها.

### 3- أنشطة الجامعة في مجالي التعاون الدولي والبحث العلمي:

عرض السيد نبيل السويسي، نائب رئيس الجامعة، جملة من الأنشطة التي تم إنجازها خلال الفترة المنقضية والمتمثلة في جرد التجهيزات الثقيلة بمؤسسات الجامعة داعيا إلى مزيد التعاون والتنسيق مع المصالح المعنية في هذا الشأن. وأشار إلى أنه خلال اجتماع هيئة مدارس الدكتوراه بتاريخ 21 جويلية 2016 تم عرض مشروع ميثاق، أعدته الهيئة، بهدف دعم مقرونية الجامعة من خلال المنشورات العلمية وتم تعميمه على أعضاء المجلس عبر البريد الإلكتروني لدراسته وتقييمه قبل عرضه للنقاش خلال الاجتماع المقبل.



كما عرض على الحاضرين مقترحا تقدمت به هيئة مدارس الدكتوراه ينصّ على ضرورة أن يُرفق كل إيداع للأطروحات بنسخ من الصفحات الأولى للمنشورات العلمية وذلك في إطار دعم مقرونية الجامعة. وقد وافق أعضاء المجلس على هذا المقترح.

وأوضح رئيس الجامعة أن 52 بالمائة من المنشورات العلمية فقط تحتوي على تسمية الجامعة ملاحظا أن جل المنشورات في المجالات الطبية على ثرائها وكثرتها لا تعتمد هذه التسمية وأضاف أن الجامعة بادرت إلى دراسة الإجراءات القانونية للنشر العلمي مع قاعدة البيانات "سكوبيس" «scopus» قصد إدماج المنشورات العلمية في مجال الطب والصحة التي تحتوي على تسمية المؤسسات الاستشفائية كالرابطة وشارل نيكول وباستور ضمن منشورات جامعة تونس المنار.

وفي نفس الإطار أعلن رئيس الجامعة عن تنظيم تظاهرة حول مقرونية الجامعة التونسية يومي 6 أكتوبر 2016 (مخصص لجامعات الشمال) و7 أكتوبر 2016 (لجامعات الوسط والجنوب) ودعا إلى المشاركة والتفاعل مع هذه التظاهرة.

ورفعت الجلسة على الساعة منتصف النهار والنصف.

مقرر الجلسة :

الكاتب العام للجامعة

رئيس جامعة تونس المنار

فتحي سلاوتي



أسامة الدمشراوي

